الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

تايلند:* مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/١٩٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٣/٢٠٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٦/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٩/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٥٩/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/١٨٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

16-18614 (A) 281016 281016

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركِّز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدْعمُها وتكملُها وتساعدُ على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بأن التجارة الدولية محركٌ للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة، وتُعتبر أحد مجالات العمل في برنامج عمل أديس أبابا،

وإذ تسلم أيضاً بأن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف لا يزال يشكل تحدياً للمجتمع الدولي برمته في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في البلدان النامية، وبأن المكاسب المحققة بفضل العولمة، ولئن حدّت من الفقر المدقع بمقدار النصف، فإنها وُزعت بشكل غير متكافئ، مما أدى إلى انعدام شديد للمساواة على الصعيد العالمي خلال السنوات الثلاثين الماضية،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ الشمول والحرص على عدم إهمال أي بلد في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[(١)] وبتقرير الأمين العام[(٢)]؛

---

(١) A/71/15 (Parts I-IV).

(٢) A/71/275.

٢ - تشدد على أهمية إعادة تنشيط وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لتيسير انخراط عالمي مكثف في دعم تنفيذ جميع الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، تتشارك فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، كلٌّ بحسب دوره ومسؤولياته، وتعبَّأ له جميع الموارد المتاحة؛

٣ - تؤكد من جديد الالتزامات التي قُطعت من خلال اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٤]، في مجالات منها التجارة الدولية باعتبارها مجالا هاماً من مجالات العمل من أجل التنمية المستدامة؛

٤ - تؤكد من جديد أيضاً الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف شامل يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف ويخلو من التمييز، ويؤديَه تحرير التجارة على نحو مُجد وبشكل تدريجي إذا توفرت لهما السياسات الداعمة الملائمة، في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية، خصوصاً في وقت تشهد فيه الصادرات العالمية من السلع والخدمات نمواً بطيئاً إن لم يكن سلبياً؛

٥ - تعرب عن بالغ قلقها من عدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر دعوتها إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى العمل من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وذات توجه إنمائي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[٥] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٦ - تسلم بأهمية إعلان بالي الوزاري ومجموعة القرارات الوزارية والتفاهمات والإعلانات المعروفة باسم ”مجموعة تدابير بالي“ الصادرة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي بإندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ جميع القرارات التي يتضمنها الإعلان في الموعد المحدد لها،

---

(٣) القرار ١/٧٠.

(٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٥) A/C.2/56/7، المرفق.

بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، والقرار المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، والالتزام الوارد في إعلان بالي الوزاري بإعداد برنامج عمل بشأن المسائل المتبقية من خطة الدوحة للتنمية؛

٧ - تؤكد أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع التشديد على ضرورة التعجيل بعملية انضمام البلدان النامية دون وضع عراقيل سياسية وعلى نحو سريع يتسم بالشفافية، وفقاً لمستوياتها وأولوياتها الإنمائية، بطرق منها التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالمبادئ التوجيهية لانضمام البلدان الأقل نمواً الذي اعتمده المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة العامة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتقديم المساعدة التقنية قبل عملية الانضمام وأثناءها وخلال متابعتها، وبما يتفق تماماً وقواعد منظمة التجارة العالمية، إذ من شأن ذلك أن يسهم في تحقيق اندماج البلدان النامية السريع والكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٨ - تؤكد أيضاً ضرورة مكافحة السياسة الحمائية بكافة أشكالها، وتصحيح كل التدابير التي تفسد التجارة وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مع الإقرار بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من أشكال المرونة بما يتوافق وتعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك تمشياً مع إعلان نيروبي الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، وتؤكد ضرورة أن تظل التنمية محور عمل منظمة التجارة العالمية، على أن تظل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات المنظمة؛

٩ - تعرب عن القلق من اتخاذ إجراءات انفرادية لا تتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بصادرات جميع البلدان، ولا سيما صادرات البلدان النامية، ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وفي تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية ومواصلة تعزيز هذا البعد؛

١٠ - تشير إلى انعقاد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتعرب عن تقديرها لحكومة كينيا لاستضافتها هذا الاجتماع؛

١١ - ترحب بالقرارات الوزارية المتعلقة بالزراعة والقطن والقضايا ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، التي اعتُمدت في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية؛

١٢ - تلتزم بالعمل مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يحدوها شعور بالإلحاح والتضامن وبهدف تحقيق النتائج الإيجابية في المؤتمر الوزاري الحادي عشر وما بعده، وتلتزم بمواصلة العمل من أجل تعزيز منظمة التجارة العالمية؛

١٣ - تشدد على ضرورة إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية وإلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرضها في المستقبل، وعلى أن تحسين سبل الوصول المجدي إلى الأسواق سيتطلب أيضاً التصدي للتدابير غير الجمركية حيث تكون بمثابة حواجز تجارية غير ضرورية؛

١٤ - تسلم بأهمية وجود قوانين وسياسات وطنية صحيحة ومتينة للمنافسة وحماية المستهلك والتعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في مجالات وضع سياسات وتشريعات المنافسة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية على الصعيد الدولي؛

١٥ - تسلم أيضاً بدور الخدمات، وخاصة خدمات البنية التحتية، في التنويع والتحوُّل الهيكلي، وأهمية مساعدة الدول النامية على وضع الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تساهم في تطوير البنية التحتية؛

١٦ - تسلم كذلك بأن التجارة والاستثمار الدوليين يتيحان فرصاً إلا أنهما يتطلبان أيضا اتخاذ إجراءات تكميلية على الصعيد الوطني، وتلتزم بتعزيز البيئات المحلية المؤاتية وتنفيذ سياسات داخلية سليمة وإصلاحات تفضي إلى تحقيق إمكانيات التجارة من أجل النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وتدرك حاجة البلدان النامية إلى إضافة القيمة ولتحقيق المزيد من اندماج المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة؛

١٧ - تشير إلى انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في كينيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦؛

١٨ - ترحب بنتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٦]؛

١٩ - تكرر تأكيد أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وفي المساهمة في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفقاً للنتائج المعتمدة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وخاصة الفقرات ١٠ و ١٢ و ١٤ منها[٧]؛

---

(٦) TD/519 و Add.1 و 2.

(٧) انظر TD/519/Add.2.

٢٠ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات السائدة في التجارة الدولية والتحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة التي تواجه التجارة من منظور التنمية المستدامة؛

٢١ - تقر بالتحديات الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في الاستفادة الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي تجسِّده منظمة التجارة العالمية، على نحو يتناسب مع ظروفها الخاصة، وتشجع في هذا الصدد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعني بالاقتصادات الصغيرة، حسب التكليف الوارد في إعلان الدوحة الوزاري لعام ٢٠٠١ وإعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥ اللذين يدعمان جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، وفي تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة ''إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)''[٨]؛

٢٢ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلُّف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات الحاصلة في النظام التجاري الدولي، وتقرر أن تدرج ضمن البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية''.

---

(٨) القرار ١٥/٦٩، المرفق.